Distribution: Restricted EB 2004/81/R.16/Rev.1 22 April 2004
Original: English البند 6(أ)(i) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الحادية والثمانون

روما، 21-22 أبريل/نيسان 2004

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية الكونغو

من أجل

مشروع التنمية الريفية في الهضاب، ومقاطعتي كوفيت وكوفيت الغربية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

موجز القرض v

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق 1

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1

باء – وضع ما بعد النزاعات 2

جيم – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة 3

دال– استراتيجية الصندوق في تعاونه مع الكونغو 4

الجزء الثاني – المشروع 7

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 7

باء – أهداف المشروع ونطاقه 7

جيم – العناصر 7

دال – التكاليف والتمويل 8

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها 9

واو – التنظيم والإدارة 12

زاي – المبررات الاقتصادية 13

حاء – المخاطر 14

طاء – الأثر البيئي 14

ياء – السمات الابتكارية 14

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني 15

الجزء الرابع – التوصية 16

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 17

APPENDIXES

الذيول

الصفحة

1	I.	**COUNTRY DATA**
	الأول –	**البيانات القطرية**
2	II.	**PREVIOUS IFAD FINANCING IN THE CONGO**
	الثاني –	**تمويل الصندوق السابق في الكونغو**
3	III.	**LOGICAL FRAMEWORK**
	الثالث –	**الإطار المنطقي**
7	IV.	**ORGANIZATIONAL CHART**
	الرابع –	**الهيكل التنظيمي**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	فرنك أفريقي
1.00 دولار أمريكي	=	530 فرنكا أفريقيا
1.00 فرنك أفريقي	=	0.001887 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية الكونغو

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة المشروع

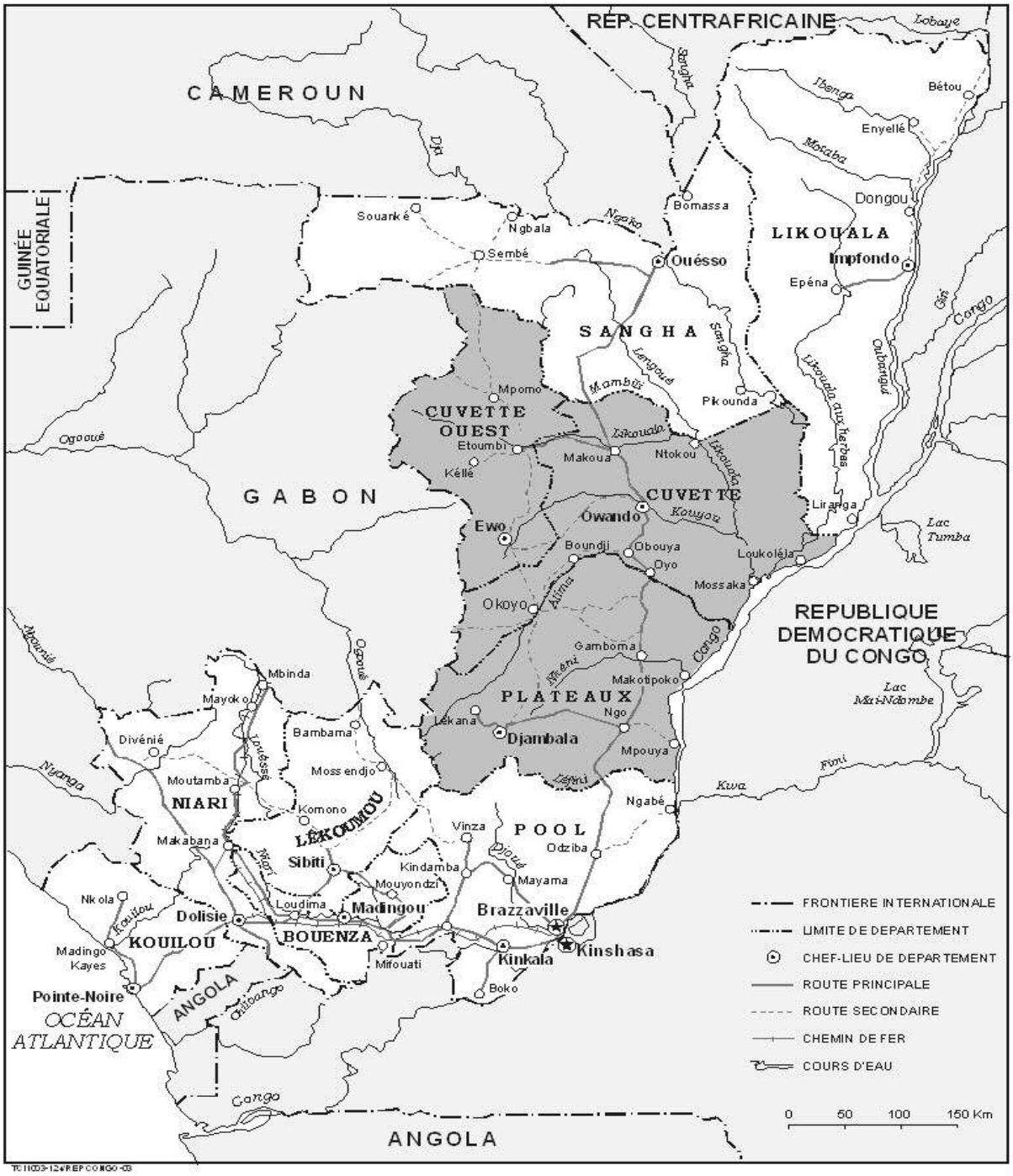

المصدر: وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والنهوض بالمرأة.

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية الكونغو

مشروع التنمية الريفية في الهضاب، ومقاطعتي كوفيت وكوفيت الغربية

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية الكونغو
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والنهوض بالمرأة
التكلفة الكلية للمشروع:	15.1 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	8.05 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل11.9 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة
الجهة المشاركة في التمويل:	لا أحد
مساهمة المقترض:	3.1 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	0.1 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

من هم المستفيدون؟ المستفيدون هم سكان المجتمعات الريفية الفقيرة والضعيفة التي تقطن مقاطعات الهضاب وكوفيت وكوفيت الغربية من جمهورية الكونغو والتي لا تتمتع إلا بإمكانات محدودة جداً للوصول إلى الأسواق والموارد (المالية منها على وجه الخصوص). وتتألف المجموعات الضعيفة من صغار مزارعي الكفاف الذين يعتمدون في معيشتهم على زراعة المناطق الجافة وصيد الأسماك. وتعتبر مجموعات النساء والشباب من المجموعات الضعيفة جداً لكونها مستبعدة تاريخياً من عمليات اتخاذ القرار وتواجه صعوبات كبيرة في الحصول على الموارد والمعلومات.

لماذا هم فقراء؟ من أهم أسباب فقر منطقة المشروع، انخفاض إنتاجية الزراعة ومصائد الأسماك وقلة إمكانات الوصول إلى الأسواق والحصول على الخدمات المالية. ومن أهم المعيقات التي تواجه الفقراء في منطقة المشروع سوء التسويق وارتفاع تكاليف المعاملات وضعف قدرة المزارعين على الجمع والتوزيع وقلة المعدات التصنيعية وسوء الروابط بين المنتجين والمستهلكين. يضاف إلى كل هذا أن السكان الريفيين في منطقة المشروع نادراً ما يشركون في عملية صنع القرار (تحليل المعيقات في أوضاعهم ووضع أولويات للعمل وربما وضع حلول وتنفيذها).

ما الذي سيفعله المشروع لهم؟ لما كان سوء التسويق وارتفاع تكاليف النقل هما المعيقان الرئيسيان اللذان يواجهان صغار المنتجين فإن المشروع سيدعم إصلاح البنى الأساسية الريفية (ومنها الطرق الفرعية على وجه الخصوص) من أجل تعزيز فرص وصول المزارعين وصيادي الأسماك إلى الأسواق وبالتالي لزيادة دخلهم. وضماناً لاستدامة البنى الأساسية التي يتم إصلاحها، سيدعم المشروع إنشاء نظام صيانة محلي يستخدم طرق العمالة الكثيفة حيثما أمكن. وسيدعم المشروع المنتجين في مجالات الجمع والمبيعات الجماعية والبحث عن الأسواق. وستعزز قدرة المزارعين على تسويق المنتجات الزراعية ومنتجات صيد الأسماك. وسيكفل المشروع للمزارعين إمكانات الحصول على مدخلات محسنة (بذور ونباتات) من خلال دعم عمليات إكثار البذور المحسنة والشتلات والنباتات وتوزيعها (لا سيما الكسافا واليام). وسيدعم المشروع أيضاً تعزيز قدرات السكان الريفيين الفقراء في منطقة المشروع لا سيما النساء والشباب. وسيساند المشروع، فضلاً عن ذلك، إنشاء نظام مالي ريفي مستدام مناسب قادر على تقديم الخدمات المالية لفقراء الريف.

كيف سيساهم المستفيدون في المشروع؟ من شأن التشخيص والتخطيط التشاركيين أن يضمنا مشاركة المستفيدين المستهدفين، والنساء والشباب منهم على وجه الخصوص، مشاركة فعالة في تحديد البرامج الصغرية أو المشاريع الصغرية التي ينبغي أن يمولها المشروع أو المؤسسات المالية المناسبة. وستقوم المجتمعات المستهدفة والمستفيدون بتحديد احتياجاتهم وترتيبها حسب الأولوية وبإدارة الموارد التي تصلهم من خلال المشروع. وستعزز قدرات المجتمعات المحلية لعدة أغراض منها تقوية قدرتهم على التفاوض.

تكاليف المشروع وتمويله المشترك. يقدر مجموع تكاليف المشروع بنحو 15.1 مليون دولار أمريكي وسيقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قرضاً بنحو 15.1 مليون دولار أمريكي أو بما يعادل 79% من مجموع التكاليف. وينتظر من

الحكومة أن تسهم بنحو 3.1 مليون دولار أمريكي تقريباً (21%)، ومن المستفيدين أن يسهموا بنحو 0.1 مليون دولار أمريكي (0.9%).

كيف تمت صياغة المشروع؟ بالمشاركة إلى حد كبير بإسهامات جوهرية من الأطراف المهتمة ذات المصلحة ومنها وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والنهوض بالمرأة ووزارة إدارة الأراضي والتخطيط والتكامل الاقتصادي ووزارة الاقتصاد والمالية والميزانية والمستفيدون وأطراف أخرى ذات مصلحة (زعماء تقليديون ومنظمات غير حكومية ومنظمات مزارعين والقطاع الخاص). وأجريت أيضا مشاورات واسعة مع الهيئات المانحة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، وهيئة التعاون الفرنسية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي).

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية الكونغو
من أجل
مشروع التنمية الريفية في الهضاب، ومقاطعتي كوفيت وكوفيت الغربية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية الكونغو بما قيمته 8.05 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 11.9 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية للمساعدة في تمويل مشروع التنمية الريفية في الهضاب، ومقاطعتي كوفيت وكوفيت الغربية. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاث أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - جمهورية الكونغو بلد غني بالموارد الطبيعية (نفط وأحراج ومياه وأراض قابلة للزراعة) إلا أنه يعاني من إرث طويل من التخطيط المركزي وسوء الإدارة الاقتصادية على مدى الثمانينات ومن نزاعات عرقية على مدى التسعينات ترك معظم سكانه في حالة من الفقر والضعف. وقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد باطراد من 206 1 دولارات أمريكية عام 1985 عندما بلغ الذروة بسبب النفط إلى 950 دولارا أمريكيا عام 1993 وإلى 670 دولارا أمريكيا عام 1999. وإذا كان هذا الرقم الأخير يبدو مرتفعاً نسبياً لبلد يقع جنوب الصحراء الكبرى فإنه يخفي وراءه تبايناً هائلاً في توزيع الدخل والمنافع الممكنة وغير المحققة الناجمة عن الثروة النفطية. وقد ازدادت المشاكل الاقتصادية الهيكلية تفاقماً بعد الحرب التي نشبت في البلاد بعد انتخابات عام 1992 واستمرت حتى عام 1994 لتستأنف عام 1997 وتدوم حتى نهاية عام 1998.

2 - عاد الاقتصاد إلى الانتعاش واستؤنف العمل في إصلاح البنى الأساسية بعد توقيع اتفاق السلام عام 1999. فارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى نحو 7.6% في عام 2000 وبلغ 3.8% عام 2001 و4.6% عام 2002 بعد عودة الاستقرار إلى البلاد وارتفاع أسعار النفط والأخشـــاب. إلا أن النمو الاقتصادي دون قطاع النفط كان منخفضاً خلال

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

فترة 1998–2000 (2.8% – 2.9%). ويبلغ معدل الكونغو على مقياس التنمية البشرية 0.502 (وترتيبها 140 من أصل 175 بلداً).

3 - تعاني التنمية الزراعية في الكونغو من الإهمال عموماً وتبقى الاتجاهات الرئيسية سلبية على رغم القدرات الهائلة غير المستغلة. وكان الإنتاج في السبعينات أكثر مما هو عليه اليوم وكانت الأراضي الزراعية المخصصة لعدد من المحاصيل أكبر. وكانت الحكومة تعطي الأفضلية للإنفاق على البنى الأساسية الاجتماعية والصناعية في المدن كما كانت تولي الأفضلية للتوظيف في القطاع العام. ومع أن 40% من السكان يعملون في القطاع الزراعي فإن حصة هذا القطاع لا تتجاوز 6% من الناتج المحلي الإجمالي وما بين 1 و2% من مجموع الصادرات. وقد تراجعت حصة الزراعة في الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة. ومعدل النمو العام في قطاع الزراعة هو أقل من معدل نمو الاقتصاد الوطني ككل.

4 - ينتج أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يستخدمون الوسائل التقليدية أكثر من 90% من مجموع إنتاج الأغذية وتشمل المحاصيل الرئيسية الكسافا وموز الهند والفستق السوداني وبطاطا اليام والبطاطا الحلوة والذرة. ومن المحاصيل الأخرى الموز وفواكه وخضروات أخرى. ويزرع في الكونغو أيضاً كميات قليلة من البن والكاكاو للتصدير والنخيل للاستهلاك المحلي. وباستثناء الكسافا الذي ازداد إنتاجه في السنوات الأخيرة فإن إنتاج المحاصيل الغذائية يسير إلى انحدار. والإنتاج المحلي لا يلبي احتياجات البلد على الرغم من القدرة الكامنة في الأرض. فالكونغو يستورد كميات كبيرة من الأغذية لتلبية الطلب على الصعيد الوطني. ومن الموارد الغذائية الرئيسية القمح والطحين والأرز والخضروات وزيوت الطعام. ولا يزرع في الكونغو إلا نسبة 2% من الأراضي القابلة للزراعة.

5 - وعلى الرغم من تحرير الاقتصاد (أي تسويق المنتجات الزراعية) فإن أحداً باستثناء قلة قليلة من العاملين في القطاع الخاص لم يتول المهام التي كان يقوم بها القطاع العام وأصبح صغار المزارعين بنتيجة ذلك يواجهون صعوبات في بيع منتجاتهم ولا سيما البن والمطاط والكاكاو وزيت النخيل والذرة والأرز والبطاطا.

باء – وضع ما بعد النزاعات

6 - أثرت الحرب في البلاد لا سيما في مقاطعتي برازافيل والجنوب تأثيراً كبيراً على السكان إذ أدت إلى: (أ) خسارة الأرواح؛ (ب) تدمير القدرة الإنتاجية والبنى الأساسية الاقتصادية – الاجتماعية؛ (ج) تشريد السكان؛ (د) زيادة أسعار المحاصيل الغذائية ومواد البناء في المدن. وبعد توقيع اتفاق السلام عام 1999، بدأت الحكومة وبدعم من الجهات المانحة برنامجاً لإعادة الإعمار ولتسريح الميليشيات وإعادة دمجهم في المجتمع ولاستعادة القدرة الإنتاجية.

7 - وتمر الكونغو اليوم بمرحلة تعزيز السلم والانتعاش الاقتصادي بعد أن انتهت مرحلة الانتقال السياسي. فقد عقدت انتخابات رئاسية وتشريعية عام 2002، وتم اعتماد دستور جديد بالتصويت العام، وأخذت الكونغو تخرج من مرحلة البرنامج المرحلي لما بعد النزاع. وقد أصبح الوضع الأمني جيداً في كل أنحاء البلد باستثناء مقاطعة بول حيث ما زالت هناك بعض الجيوب التي ينعدم فيها الأمن. وإذا كانت البلاد ككل تعيش حالة ما بعد النزاع كما تذكر وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية فإن المقاطعات الشمالية، بما فيها مقاطعات الهضاب وكوفيت وكوفيت الغربية وهي منطقة المشروع المقترح، لم تتأثر بالحرب. وهذا يعني أن الوضع الأمني في منطقة المشروع جيد.

جيم – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

8 - **حافظة الصندوق.** أقر الصندوق ثلاثة قروض حتى اليوم هي: (أ) مشروع مصائد الأسماك الحرفية لمقاطعة الحوض؛ (ب) مشروع تنمية المحاصيل الغذائية في كيندامبا؛ (ج) مشروع التسويق والمبادرات المحلية. وقد أقفلت هذه المشاريع جميعها. وبلغ مجموع قيمة القروض الموافق عليها نحو 14 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وبلغ مجموع المصروفات حتى اليوم 5.7 مليون وحدة تقريباً من وحدات حقوق السحب الخاصة.

9 - **الدروس الرئيسية المستخلصة.** إن ضعف التسويق وارتفاع تكاليف النقل هي المعيقات الرئيسية التي تواجه صغار المنتجين والتجار. وإصلاح البنى الأساسية للنقل في الريف هو من الأولويات لأنه ما لم يتوافر حد أدنى من إمكانات الوصول المادية في المنطقة فإن أنشطة التنمية الريفية محكومة بالفشل. ومع ذلك فإن إصلاح الطرق على أهميته لا يحقق شيئاً ما لم يترافق مع نظام صيانة مناسب. فمثلاً لم تمر سوى خمس سنوات على إصلاح الطرق الفرعية في إطار مشروع كيندامبا الذي موله الصندوق إلا وعادت الطرق إلى حالتها السيئة الأصلية بسبب نقص الصيانة.

10 - والنهج القائمة على الأسواق هي النُّهُج الأنجع. فمشروع كيندامبا الذي ركز في البداية كلياً على الأنشطة المتصلة بالإنتاج، سرعان ما بدأ يواجه عقبات على جبهة التسويق. وأدى إنشاء منافذ تسويقية وتنظيم المزارعين، وإن أتى متأخراً، إلى تحسين أداء المشروع قرب نهايته.

11 - ينبغي لعمليات التسليف والادخار أن تركز على تطوير منشآت مستدامة بدلاً من مجرد حقن المناطق الريفية بالأموال لتصرف على استثمارات مقررة أصلاً. ولهذا ينبغي للتمويل الصغري الريفي أن يهدف إلى تطوير المؤسسات وربط الوحدات القروية والمجتمعية بشبكات من المؤسسات المالية الأكبر (مصارف الادخار والتسليف الكونغولية) حيثما وجدت واستهلال عمليات رائدة في المناطق التي لا توجد فيها مثل هذه الشبكات.

12 - لا يتوافر إقرار كافٍ بدور المرأة في الزراعة وفي الأنشطة غير الزراعية وغالباً ما تتجاهل خدمات المساندة احتياجات النساء على الرغم من أنهن هن المنتجات الرئيسيات للمحاصيل وأنهن يقمن بدور بالغ الأهمية في التسويق وفي غيره من الأنشطة غير الزراعية وهن من يوفرن الرعاية الأولية للأطفال. لهذا ينبغي مراعاة التقديرات الخاصة بقضايا الجنسين وبالبعد الاجتماعي في مرحلة مبكرة لا سيما في مرحلة تصميم المشروع كما ينبغي أن تراعى على سبيل المتابعة أثناء التنفيذ.

13 - إن منح العقود على أساس الأداء يؤدي إلى تعزيز قدرة المشروع على الاستجابة، ولهذا ينبغي دعم ومواصلة الجهود الهادفة إلى تنسيق الترتيبات المؤسسية وتعزيز القدرات والمهارات والتشجيع على مزيد من اللامركزية.

14 - ينبغي تعزيز وحدات الرصد والتقييم خاصة وأن هذه الوحدات لم تتسم بالفعالية في مشاريع الصندوق السابقة في الكونغو. فهي لم تكن ضعيفة فحسب بل لم تكن تعتبر أدوات في إدارة المشروع. ففي مشروع كيندامبا مثلاً، وعلى الرغم من تحديد المؤشرات اللازمة لأغراض الرصد والتقييم، فإن جمع البيانات دورياً لم يجر على أساس منهجي. ولا بد من التمييز على نحو واضح بين رصد أنشطة مشروع ما ورصد آثاره على مجموعة مستهدفة. ولا بد من وضع

مؤشرات لتقدير الآثار تتجاوز المؤشرات البسيطة التي تستخدم لقياس الزيادة التي تطرأ على الغلال أو الإنتاج الزراعي. ومن هذه المؤشرات المطلوبة مؤشرات للرفاه والصحة والتغذية.

دال- استراتيجية الصندوق في تعاونه مع الكونغو

15 - **استراتيجية الصندوق.** ترد استراتيجية الصندوق في الكونغو في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لعام 2001 وهي تأخذ في اعتبارها وضع ما بعد النزاع مروراً بالاضطلاع بعمليات تهدف في المقام الأول إلى سد فجوة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. وتشدد الاستراتيجية على الحاجة إلى مزيج متكامل من المنح والأموال التكميلية والقروض في سياق ما بعد النزاع. وتحقيقاً لذلك فإن تدخلات الصندوق في الكونغو تعمل من أجل تحقيق هدفين كليين هما: تيسير الانتقال إلى السلم المستدام ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا بد لتحقيق الأول من هذين الهدفين من إعادة بناء القدرة الإنتاجية لا سيما في المناطق الجنوبية من البلاد التي دمرت فيها الحرب معظم القدرة الإنتاجية للسكان. أما الهدف الثاني فيمكن تحقيقه، قبل كل شيء، من خلال تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وبعد ذلك من خلال القيام ببحوث عن التقنيات الجديدة ونشر هذه التقنيات عن طريق خدمات الإرشاد. أما في حالة عدد من المنتجات ومنها الأسماك والحيوانات فإنه لا بد من تعزيز الطلب عليها وتوطيدها في الأسواق قبل الإقدام على أي استثمارات في مجالات الإرشاد.

16 - تطورت استراتيجية الصندوق بشأن الكونغو وفق الاتجاهات التالية: (أ) سد الفجوة بين الإغاثة والتنمية عن طريق إعادة بناء القدرة الإنتاجية الريفية لا سيما في الجزء الجنوبي من البلاد؛ (ب) تمكين المستهدفين من صغار المزارعين والمجتمعات المحلية والشباب من خلال تعزيز المنظمات القاعدية وبناء منظمات ريفية فعالة على الصعيد المحلي وتدريجياً على الصعيد الوطني؛ (ج) تنفيذ نهج قائم على السوق فيما يخص المحاصيل والمنتجات القابلة للتسويق بهدف إزالة قيود التسويق المحلية مع إعطاء الأولوية للبنى الأساسية الريفية في مجال النقل؛ (د) تعزيز إمكانات الحصول على الخدمات المالية. وسيتم تنفيذ كل عنصر من عناصر هذه الاستراتيجية وفق السمات الخاصة بكل منطقة. ومن هنا فإن بعض عناصر الاستراتيجية تناسب الجنوب أكثر من غيره (مناطق ما بعد النزاع على وجه الخصوص) بينما تناسب بعض العناصر الأخرى الشمال. وسترمي تدخلات الصندوق القادمة الهادفة إلى توفير الخدمات المالية لفقراء الريف إلى تيسير إمكانات الحصول على الخدمات المالية وتعزيز تنمية المؤسسات المالية الريفية. وستتم معالجة مشكلة فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز على الوجه المناسب نظراً لانتشارها وتأثيرها في المناطق الريفية وقلق فقراء الريف المتزايد بشأنها.

17 - أما فيما يخص التغطية الجغرافية والقطاعية فإن استراتيجية الصندوق بشأنها استراتيجية مزدوجة فهي: (أ) تقوم على المناطق وعلى العمليات المتكاملة (التي تجمع بين أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية)؛ (ب) تقوم على الأنشطة على مستوى القطاعات الفرعية في مجالات منها التمويل الريفي وإدارة الموارد الطبيعية. وتنفذ هذه الأنشطة وفق احتياجات المجموعة المستهدفة وفي ضوء الميزة النسبية للصندوق.

18 - **سياسة الكونغو بشأن استئصال الفقر.** أقرت الحكومة في مايو/أيار 2000، برنامجاً لما بعد النزاع مدته ثلاث سنوات يتألف من عنصرين متداخلين هما: (أ) الطوارئ؛ (ب) الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي. ومن أبرز توجهات

هذا البرنامج المرحلي، النهوض بالزراعة وتعزيز الأمن الغذائي ومكافحة الفقر. وتضم أهداف الطوارئ ما يلي: (أ) إصلاح البنى الأساسية الرئيسية التي دمرتها الحرب؛ (ب) تسريح العسكريين الشباب وإعادة دمجهم في المجتمع؛ (ج) تحسين الإطار المؤسسي والسياسي بما في ذلك إنشاء ديمقراطية متعددة الأحزاب ترتكز إلى دستور جديد؛ (د) زيادة الإنتاج والإنتاجية في ميدان الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي. أما أهداف الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي فهي التالية: (أ) تحفيز النمو الاقتصادي للحد من البطالة؛ (ب) استحداث عمالة إنتاجية مستدامة بما في ذلك دعم تنمية المنشآت الصغيرة في القطاع غير النظامي؛ (ج) العمل على الحد من الفقر من خلال إحياء الخدمات الاجتماعية وشن حملة ضد مشاكل الصحة العامة الرئيسية بما في ذلك فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز والملاريا؛ (د) تعزيز التنافسية الاقتصادية من خلال إصلاح التجارة وتحسين حوافز الاستثمار؛ (هـ) تعزيز التكامل الإقليمي؛ (و) تعزيز القدرات الإدارية وحكم القانون.

19 - وتنص الاستراتيجية على برامج قطاعية بما في ذلك برامج للتنمية الريفية والزراعية. ويستقي البرنامج الزراعي من وثيقة سياسات صدرت عن وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والنهوض بالمرأة عام 1998 بعنوان "المحاور الرئيسية للسياسة الزراعية، تدابير النهوض بالإنتاج"[2]. وتشمل أهداف الاستراتيجية ما يلي: (أ) تشجيع إنتاج الأغذية من أجل تعزيز الإمدادات المحلية والحد من الواردات؛ (ب) زيادة الدخول الريفية واستحداث الوظائف كوسيلة لمكافحة الفقر؛ (ج) ضمان إدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة وحماية البيئة؛ (د) تشجيع التنويع الاقتصادي للحد من اعتماد البلد على إيرادات النفط.

20 - يتلخص دور الحكومة في خلق بيئة مواتية لتعزيز المجتمع المدني وتشجيع استثمارات القطاع الخاص. ويعتبر هذا الدور تحولاً كبيراً عن دورها التاريخي في الاقتصاد الموجه. وسيتطلب إصلاحاً إضافياً للوكالات العاملة في مجال التنمية الريفية. وتشمل مجالات الأولوية في هذا السياق إصلاح البنى الأساسية وتوريد المدخلات ودعم التسويق وعمليات التصنيع الزراعي وصون الموارد وتحسين نظم البحث الزراعي والإرشاد الزراعي وتمويل الزراعة.

21 - أعدت الحكومة، بمساندة الجهات المانحة وثيقة مرحلية لاستراتيجية الحد من الفقر كجزء من برنامجها المتصل بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

22 - **أنشطة استئصال الفقر التي تقوم بها الجهات المانحة الرئيسية الأخرى.** يساند عدد من المانحين جهود الإغاثة والإعمار الهادفة إلى تعزيز السلم والحد من الفقر وتشجيع الديمقراطية وتعزيز المساواة بين الجنسين وتوفير الخدمات التعليمية والصحية وإمدادات المياه ومرافق الإصحاح وتوطيد الأمن الغذائي والتنمية الزراعية واستحداث الوظائف وإعادة دمج الضعفاء في مجتمعاتهم وتشمل هذه الجهود ما يلي: (أ) مشروع الطوارئ لإنعاش ودعم المجتمعات المحلية الذي يموله البنك الدولي ويغطي مقاطعات الكونغو العشر؛ (ب) مشروع الطوارئ لتحسين البنى الأساسية وتعزيز سبل العيش الممول من البنك الدولي؛ (ج) مشروع الأعمال الصغيرة في مقاطعة الحوض الغربي الذي يموله الاتحاد الأوروبي؛ (د) مشروع رائد للطرق الريفية يموله الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وينفذه مكتب الأمم

[2] تستند وثيقة السياسات هذه إلى معلومات أساسية تقنية ترد في الخطة الرئيسية للتنمية الريفية التي تمت صياغتها عام 1996 بمساعدة من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وقد جرى مؤخرا تحديث هذه الخطة الرئيسية بما يراعي وضع ما بعد النزاع.

المتحدة لخدمات المشاريع ويعتمد على أسلوب العمالة الكثيفة في إصلاح الطرق وصيانتها في مقاطعتي الحوض الغربي وبول الشمالية؛ (هـ) البرنامج الخاص للأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة للأمن الغذائي في مقاطعات كوفيت وكوفيت الغربية والهضاب وبول وبوينزا ونياري وكويلو؛ (و) برنامج نظم سبل المعيشة المستدامة الذي تموله إدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) وتنفذه منظمة الأغذية والزراعة. وسيتعاون المشروع المقترح تعاوناً وثيقاً مع هذه المشاريع كي يبني علاقات تآزر معها ويتجنب الإزدواجية.

23 - **مبررات المشروع.** في الكونغو إمكانات غير مستغلة للتنمية الزراعية ومصائد الأسماك، إلا أن ما يعيق ذلك هو ارتفاع تكاليف العمليات التجارية والتسويق بسبب سوء حالة الطرق. ومما يحد من إمكانات التسويق أيضاً ضعف التنظيم لدى المزارعين لأغراض الجمع والتوزيع ونقص معدات التجهيز وقلة الخدمات المالية وسوء الاتصالات بين المنتجين والمستهلكين. وهكذا يبقى انعدام الكفاءة في التسويق وارتفاع تكاليف المبادلات التجارية من أهم المعيقات التي تواجه المنتجين والتجار بينما تبقى معيقات الإنتاج الناجمة عن المستوى البدائي للتقنيات معيقات ثانوية تتوقف على هذه المعيقات الأولية. والإنتاجية الزراعية متدنية جداً فيما يخص المحاصيل والمنتجات الرئيسية المطلوبة جداً في الأسواق والتي يتمتع صغار المنتجين الكونغوليين بميزة نسبية بشأنها.

24 - على الرغم من هذه المعيقات، فإن منطقة المشروع تتمتع بفرص كبيرة لتنمية الزراعة ومصائد الأسماك. فالظروف المناخية مواتية وهناك عدد من المحاصيل التي يتمتع أصحاب الحيازات الصغيرة بميزة نسبية بشأنها ومنها الكسافا والبطاطا والفول والسوداني والبصل في مقاطعة الهضاب والكسافا والكاكاو والبن وزيت النخيل والأسماك النهرية في مقاطعتي كوفيت وكوفيت الغربية. وهكذا فإن استراتيجية المشروع المقترحة سترمي إلى الحد من عدم كفاءة التسويق ومن تكاليف المبادلات بوصفها المعيقات الرئيسية التي تواجه أصحاب الحيازات الصغيرة والتجار على حد سواء في الوقت الذي تعتبر فيه معيقات الإنتاج الناجمة عن التقنيات البدائية معيقات ثانوية مرتبطة بهذه المعيقات الأولية. ومن شأن هذه الإجراءات أن تحسن فرص وصول صغار المنتجين إلى الأسواق. وتهدف الاستراتيجية أيضاً إلى زيادة الإنتاجية الزراعية وإنتاج الأسماك النهرية كوسيلة من وسائل زيادة دخل صغار المنتجين وتعزيز الأمن الغذائي. وستعمل الاستراتيجية على توسيع نطاق الشركاء والشراكات في مجال التنفيذ حيثما كان ذلك ممكناً بوصفه أداة لتشجيع توطيد علاقات التآزر وتجنب الازدواجية.

25 - يتوافق المشروع مع إطار الصندوق الاستراتيجي 2002–2006 ومع الاستراتيجية الإقليمية لشعبة أفريقيا الغربية والوسطى من حيث أنها تشمل الأهداف الاستراتيجية التالية: (أ) تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم؛ (ب) تعزيز إنتاجية الموارد الزراعية والطبيعية وتحسين إمكانات الحصول على التكنولوجيا؛ (ج) تحسين فرص حصول فقراء الريف على الخدمات المالية ووصولهم إلى الأسواق.

الجزء الثاني – المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

26 - سيغطي المشروع المقترح ثلاث مقاطعات هي: الهضاب وكوفيت وكوفيت الغربية وسيستفيد من هذا المشروع مباشرة زهاء 000 300 شخص (000 50 أسرة) هم ثلثا مجموع سكان المقاطعات الثلاث تقريباً. ومن المتوقع أيضاً أن يستفيد آخرون استفادة غير مباشرة من عمليات هذا المشروع ومنها تنمية البنى الأساسية الريفية والتمكين، لا سيما تمكين المرأة من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات. وسيركز بوجه خاص على إدراج تمكين المرأة في التيار الرئيسي لأنشطة المشروع وستنشأ آليات لتشجيع مشاركة المرأة في تخطيط الأنشطة وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وسيتوجه المشروع إلى الشباب أيضاً الذين أخذوا يعودون إلى المناطق الريفية بعد تدهور الوضع الاقتصادي.

باء – أهداف المشروع ونطاقه

27 - هدف المشروع هو زيادة دخل السكان المستهدفين وتعزيز أمنهم الغذائي على نحو مستدام إضافة إلى تحسين ظروف معيشتهم. والأهداف المحددة للمشروع هي التالية: (أ) تيسير الوصول إلى الأسواق ومناطق الإنتاج؛ (ب) تعزيز قدرات المنظمات القاعدية ومجموعات المصالح الاقتصادية؛ (ج) تكثيف وتنويع الإنتاج الزراعي وإنتاج مصائد الأسماك؛ (د) تيسير حصول صغار المنتجين على الخدمات المالية.

جيم – العناصر

28 - سيتمحور المشروع حول خمسة عناصر هي: (أ) فتح مناطق الإنتاج الزراعي؛ (ب) تعزيز القدرات المحلية؛ (ج) دعم تنمية الزراعة ومصائد الأسماك؛ (د) تنمية الخدمات المالية؛ (هـ) إدارة المشروع وتنسيقه.

29 - **فتح مناطق الإنتاج الزراعي.** هدف هذا العنصر فتح مناطق الإنتاج الزراعي. ولذلك سيقوم المشروع بتمويل إصلاح وصيانة الطرق الريفية لتيسير الوصول إلى مناطق الإنتاج الزراعي ذات الإمكانات الكبيرة. وسيركز المشروع على إصلاح الطرق الفرعية باستخدام أسلوب العمالة الكثيفة. وسيتطلب هذا، في جملة نهج أخرى، تدريب سكان القرى والمنظمات غير الحكومية والوكالات المنفذة على طريقة العمالة الكثيفة. وسيمول المشروع جزءاً من تكاليف صيانة الطرق الريفية وسيساند إنشاء لجان لصيانة الطرق الريفية وسيزودها بالأدوات الصغيرة اللازمة.

30 - **تعزيز القدرات المحلية.** هدف هذا العنصر هو تعزيز وتوطيد قدرات المنظمات القاعدية ومجموعات المصالح الاقتصادية لتمكينها من المساهمة مساهمة فعالة في عملية التنمية ولهذا سيقوم المشروع بمساندة المجتمعات المحلية في العملية التشاركية من أجل تحديد المشاريع الصغيرة والتدريب وتعليم القراءة والكتابة. وستشمل هذه المشاريع الأنشطة التالية دون الاقتصار عليها: (أ) تحديد المشاريع الصغيرة؛ (ب) توفير التدريب في مجال إدارة مجموعات المصالح الاقتصادية؛ (ج) القضايا المتصلة بفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز؛ (د) تحديد الوزارة المسؤولة عن الزراعة في مشاريع الإشراف على المناطق وبرامج الرصد والتقييم وتحليل سياسات التنمية الريفية.

31 - **دعم تنمية الزراعة ومصائد الأسماك.** هدف هذا العنصر هو زيادة الدخل وتنويع مصادره. ولهذا سيدعم المشروع ما يلي: (أ) تحديد وتنويع نظم إنتاج عدد من المحاصيل (الكسافا والبطاطا واليام، والبصل والأرز)؛ (ب) تحسين شبكات الصيد وحفظ الأسماك وتجهيزها؛ (ج) تسويق المنتجات الزراعية وصيد الأسماك؛ (د) تمويل المشاريع الصغيرة. وسيساند المشروع بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمعهد الدولي للزراعة المدارية إنشاء مراكز لإنتاج وتوزيع شتلات محسنة مقاومة. وسيتم زرع أصناف جديدة من اليام واختبارها بالمشاركة مع السكان. وستستأنف زراعة البطاطا وسيختبر أرز النيريكا المرتفع الغلة بمساعدة تقنية من رابطة أفريقيا الغربية لتطوير زراعة الأرز بالتعاون مع مشروع الصندوق لإنعاش التنمية الريفية في بومبا في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي ستضطلع بأنشطة مشابهة. وسيتم تطوير إنتاج البصل في مقاطعة الهضاب وسيقوم المشروع أيضاً بتمويل أنشطة بحوث عملية.

32 - **تنمية الخدمات المالية.** هدف هذا العنصر هو تيسير حصول صغار المنتجين الزراعيين وصيادي الأسماك، لا سيما النساء والشباب منهم، على خدمات مالية مناسبة. وتدعو الاستراتيجية إلى إقامة تعاون مؤسسي مستدام مع مصارف التسليف والادخار الكونغولية ذات الخبرة الطويلة والغرض من ذلك هو حشد الموارد المالية لهذه المصارف لتمويل الأنشطة الريفية. وسيتم إنشاء مجموعات للضمان المتبادل في داخل البلاد. وستعزز قدرة مؤسسات التمويل الصغري ذات الإدارة الذاتية العاملة في مناطق الإنتاج وتنشأ مؤسسات جديدة. وسيبلغ عدد المؤسسات التي تعزز أو تنشأ 20 مؤسسة.

33 - **إدارة المشروع وتنسيقه.** تقع مسؤولية تنفيذ المشروع ككل على عاتق وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والنهوض بالمرأة. وستتولى وحدة صغيرة لتنسيق المشروع مقرها في أواندو تنسيق المشروع وإدارته العامة. وسينشأ مكتب اتصال ضمن الوزارة في برازافيل لضمان متابعة إدارة المشروع وإمداداته.

34 - ستنشأ لجنة لتسيير المشروع برئاسة وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والنهوض بالمرأة وستكون هذه اللجنة مسؤولة عن التوجيه العام وعن إقرار خطة العمل والميزانية السنوية. وستتألف هذه اللجنة من ممثلين عن الوزارات الأساسية بما فيها وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والنهوض بالمرأة ووزارة الاقتصاد والمالية والميزانية ووزارة إدارة الأراضي والتخطيط والتكامل الاقتصادي ووزارة المعدات والأشغال العامة ومصارف الادخار والتسليف الكونغولية والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة.

دال – التكاليف والتمويل

35 - يقدَّر إجمالي تكاليف المشروع الذي سيتم تنفيذه على مدى سبع سنوات بمبلغ 15.1 مليون دولار أمريكي تقريباً بما في ذلك الطوارئ المادية والسعرية التي تمثل الأخيرة منها نسبة 6%. وتغطي العملات الأجنبية نحو 5.5 مليون دولار أمريكي أو 36% من مجموع التكاليف. وسيغطي قرض الصندوق المقترح وقدره 11.9 مليون دولار أمريكي نحو 79% من مجموع تكاليف المشروع. وستسهم الحكومة بمبلغ 3.1 مليون دولار أمريكي (21%) يمثل كل الرسوم والضرائب وجزءاً من تكاليف صيانة الطرقات. وسيسهم المستفيدون بنحو 0.1 مليون دولار أمريكي (0.9%). ويرد موجز بتكاليف المشروع في الجدول 1 أدناه.

الجدول 1: مجمل تكاليف البرنامج*

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
فتح مناطق الإنتاج الزراعي	2 651	2 455	5 106	48	36
تعزيز القدرات المحلية	1 309	790	2 100	38	15
دعم تنمية الزراعة ومصائد الأسماك	1 836	1 088	2 924	37	20
تنمية الخدمات المالية	1 501	528	2 030	26	14
إدارة المشروع وتنسيقه	1 588	547	2 136	26	15
مجموع التكاليف الأساسية	**8 886**	**5 409**	**14 295**	**38**	**100**
الطوارئ المادية	76	49	125	39	1
الطوارئ السعرية	698	35	732	5	5
مجموع تكاليف المشروع	**9 660**	**5 493**	**15 153**	**36**	**106**

* ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل*

(بألاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الصندوق		الحكومة		المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
فتح مناطق الإنتاج الزراعي	3 572	66.5	1 803	33.5	–	–	5 375	35.5	2 504	2 024	847
تعزيز القدرات المحلية	1 818	83.0	374	17.0	–	–	2 191	14.5	795	1 023	374
دعم تنمية الزراعة ومصائد الأسماك	2 525	80.9	460	14.7	137	4.4	3 122	20.6	1 108	1 554	460
تنمية الخدمات المالية	1 961	89.9	221	10.1	–	–	2 182	14.4	535	1 428	219
إدارة المشروع وتنسيقه	2 034	89.1	249	10.9	–	–	2 283	15.1	551	1 483	249
اجمالي الصرف	**11 909**	**78.6**	**3 106**	**20.5**	**137**	**0.9**	**15 153**	**100**	**5 493**	**7 512**	**2 148**

* ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

36 - **خطة العمل والميزانية السنوية.** ستقوم وحدة تنسيق المشروع بإعداد خطة العمل والميزانية السنوية استناداً إلى الطلب المشاهد لدى المجموعة المقصودة وإلى الحلقات العملية التشاركية المعنية بالرصد والتقييم وإلى تقارير المشغلين. وستشمل خطة العمل والميزانية السنوية تخصيصات استرشادية لتمويل المشاريع الصغيرة. أما فيما يخص الأنشطة الأخرى فإن خطة العمل والميزانية السنوية ستبين تفاصيل الأنشطة وتكاليف الوحدات ومؤشرات الرصد وطريقة التنفيذ. وسيعتمد نهج مرن يسمح بمراجعة خطة العمل والميزانية السنوية خلال السنة. وعندما تفرغ وحدة تنسيق المشروع من إعداد خطة العمل والميزانية السنوية تحيلها إلى لجنة تنسيق المشروع لتراجعها ومن ثم إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وإلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لإقرارها.

37 - تخضع **عمليات التوريد** التي تتم بموجب القرض المقدم من الصندوق إلى خطوط الصندوق التوجيهية بشأن توريد السلع والخدمات. وسيتم توريد المركبات والمعدات التي تبلغ قيمتها 000 100 دولار أمريكي أو أكثر عن طريق عطاءات تنافسية دولية. أما المركبات والمعدات والمواد والأعمال المدنية التي تتراوح قيمتها بين 000 20 دولار أمريكي و000 100 دولار أمريكي فيتم توريدها من خلال عطاءات تنافسية وطنية. أما العقود التي تقل قيمتها عن 000 20 دولار أمريكي لشراء سلع وخدمات بما في ذلك أعمال الإصلاح والتدريب فتبرم محلياً استناداً إلى عروض من ثلاثة موردين على الأقل. سيتم التعاقد مع الجهات الوطنية لتوفير المساعدات التقنية، والتشغيل، والخدمات، محليا وفقا لإجراءات يرتضيها الصندوق. وسيجري توظيف المستشار التقني طبقا لإجراءات العطاءات التنافسية الدولية المحددة في الخطوط التوجيهية للتوريد المعتمدة في الصندوق.

38 - **الصرف.** ستفتح وحدة تنسيق المشروع حساباً خاصاً لدى مصرف تجاري يرضاه الصندوق. وسيكون الاعتماد المرخَّص من عائدات قرض الصندوق معادلاً لمبلغ 000 600 يورو. وسيودع هذا المبلغ دفعة واحدة في الحساب الخاص بعد استيفاء شروط الصرف.

39 - ستفتح الحكومة حساباً باسم المشروع في مصرف تجاري تودع فيه الأموال النظيرة. وتقدر مساهمة الحكومة بنحو 3.1 مليون دولار أمريكي مقابل الرسوم والضرائب على الواردات المعتادة التي تم الإعفاء منها وغيرها من الضرائب والرسوم التي لا تحسم مباشرة عند التوريد وجزء من تكاليف صيانة الطرق. وستودع الحكومة في حساب المشروع مبلغاً يعادل 250 مليون فرنك أفريقي لتغطية مساهمة الحكومة خلال العام الأول.

40 - **الحسابات.** ستتم السحوبات من حساب القرض مقابل بيانات صرف لفئات الإنفاق التي تحددها الحكومة والصندوق والوكالة المتعاونة معاً. وتحتفظ وحدة تنسيق المشروع بالمستندات الأصلية ذات الصلة التي تبرر المصروفات وتتيحها لإطلاع بعثات الإشراف ومراجعي الحسابات الخارجيين. وينبغي أن تتم كل السحوبات الأخرى من حساب القرض على أساس مستندات داعمة.

41 - **مراجعة الحسابات.** سيجري اختيار شركة دولية لمراجعة الحسابات يرضاها الصندوق لتضطلع سنوياً بمراجعات مالية وإدارية. وعلى شركة مراجعة الحسابات أن تبدي رأيها في مدى توافق إجراءات العطاءات وبنود

الإنفاق وأوجه استخدام السلع والخدمات مع دليل عمليات المشروع. وعلى الشركة أن تبدي رأياً منفصلاً بشأن بيانات الصرف والحساب الخاص. وينبغي أن تحال تقارير مراجعة الحسابات إلى الصندوق في موعد لا يتعدى ستة أشهر بعد إقفال السنة المالية للمشروع.

واو – التنظيم والإدارة

42 - يستند الإطار التنظيمي للمشروع إلى توزيع المهام والمسؤوليات بين كيانات مختلفة[3].

43 - **إدارة المشروع وتنسيقه.** سيكون المشروع من مسؤوليات وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والنهوض بالمرأة وستديره وحدة تنسيق المشروع المستقلة ومقرها أواندا. وستشرف لجنة تنسيق المشروع على أنشطة المشروع وستكون مهمتها الرئيسية إقرار خطة العمل والميزانية السنوية.

المسؤوليات المؤسسية للمشروع

44 - **مسؤولية تنسيق المشروع على الصعيد الوطني** تبقى من مهام وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والنهوض بالمرأة التي تفوض وحدة تنسيق المشروع بصلاحيات إدارة المشروع وتنفيذه وتنسيقه ووضع استراتيجياته وإدارة المساعدة التقنية والإشراف عليها وتنسيق ورصد أداء موفري الخدمات وإنشاء اللجان التنظيمية والرصد والتقييم. وستقوم وحدة تنسيق المشروع بأعمال الرصد المناسبة وتقدم تقارير منتظمة عن المنافع المحققة لصالح القرى والمجموعات المستهدفة وكذلك للنساء والشباب. وستقيم الوحدة علاقات مع الشركاء الآخرين العاملين في المنطقة بما في ذلك السلطات المحلية ومصارف الادخار والتسليف الكونغولية والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمشاريع الأخرى العاملة في المنطقة بما في ذلك مشروع الطوارئ لإنعاش المجتمعات المحلية ومساندتها ومشروع الطوارئ لتحسين البنى الأساسية والنهوض بظروف المعيشة والبرنامج الخاص لتعزيز الأمن الغذائي وبرنامج سبل العيش المستدامة في مجال صيد الأسماك في أفريقيا.

45 - **أعمال المراقبة والتيسير على الصعيد الوطني.** ستنشأ لجنة لتنسيق المشروع مهمتها الإشراف على تنفيذه وستكون هذه اللجنة برئاسة مندوب من وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والنهوض بالمرأة وعضوية ممثلين عن الوزارات الرئيسية المعنية ومنها وزارة إدارة الأراضي والتكامل الاقتصادي ووزارة الاقتصاد والمالية والميزانية ووزارة المعدات والأشغال العامة ومصارف الادخار والتسليف الكونغولية. وستكون هذه اللجنة مسؤولة بشكل رئيسي عن التوجيه العام للمشروع والإشراف عليه وإقرار خطة العمل والميزانية السنوية. وستجتمع اللجنة مرة في السنة وتقوم وحدة تنسيق المشروع بأعمال أمانتها.

46 - **خدمات الدعم.** ستنفَّذ أنشطة المشروع من خلال ترتيبات تعاقدية مع موفري الخدمات من القطاعين الخاص والعام. وسيكون هناك ثلاث وكالات تنفيذ رئيسية، واحدة لكل مقاطعة تضطلع كل منها بالمسؤولية عن تنفيذ العنصرين 2 و3 بإشراف وحدة تنسيق المشروع. وسيتم تنفيذ الخدمات على أساس نهج تجاري. أما تنفيذ عنصر تنمية الخدمات

[3] الهيكل التنظيمي للمشروع معروض في الذيل الرابع.

المالية الصغرية فسيقوم به مشغلان مستقلان. وسيتم أيضاً التعاقد عند الضرورة مع خبراء ومؤسسات مختصة في مواضيع محددة ليقوموا بمهام محددة.

47 - **الرصد والتقييم** يقعان خارج هيكل المشروع ولكنهما سيشكلان جزءاً من قدرة التنسيق والإدارة لدى المشروع عموماً. وسيقوم المشروع بتطوير وظيفة الرصد والتقييم وسيوفر التدريب والدعم التقني المخصصين لهذه الغاية. وسيجري بمشاركة نشطة من المستفيدين وفريق تنسيق المشروع جمع معلومات الرصد والتقييم عن وضع تنفيذ المشروع وعن آثاره على المجموعة المستهدفة والبيئة على نحو سواء. وسيضطلع باستقصاء مرجعي (خط الأساس) تشاركي وبدعم تقني في مرحلة بدء المشروع لتحديد المستوى الأولي لمجموعة من المؤشرات منها الوضع التغذوي ومؤشرات اقتصادية اجتماعية. وسيكرر الاستقصاء في منتصف مدة المشروع وعند انتهائه لتقدير آثاره على السكان المستهدفين. وسترصد المؤشرات النوعية والكمية والمؤسسية التي يتم وضعها عند بدء المشروع لتقدير تأثير المشروع وآثاره على المستفيدين. وستفصل المؤشرات حسب الجنس حيثما أمكن ذلك. وسيتم الاضطلاع أيضاً بدراسات موضوعية متخصصة ودراسات حالة لهذه الغاية. وسيقوم موظفون رئيسيون من الوزارات المعنية أيضاً برصد تنفيذ المشروع وهناك ترتيبات لإرسال الموظفين المعنيين من الوزارات الرئيسية في بعثات للمتابعة.

زاي – المبررات الاقتصادية

48 - سيركز المشروع على المناطق الإنتاجية ذات الإمكانات الكبيرة. ومن المنتظر أن تتحسن سبل معيشة المستفيدين من جراء تعزيز إنتاجية الزراعة ومصائد الأسماك وتوفير إمكانات الوصول إلى الأنشطة المدرة للدخل. وسيصبح السكان المقصودون بالمشروع ومنظماتهم أكثر قدرة على تحديد المشاريع الصغيرة وإعدادها وتنفيذها. وستتعزز قدرة لجان القرى على القيام بصيانة الطرق الريفية باستخدام أسلوب العمالة الكثيفة لضمان صيانة الطرق الريفية بكفاءة وعلى نحو مستدام.

49 - من المنتظر أن يستفيد من المشروع مباشرة ما لا يقل عن 25% من مجموع سكان منطقة المشروع أو نحو 000 20 أسرة زراعية و000 1 أسرة تعمل في صيد الأسماك. وفضلاً عن هذا فإن إصلاح القرى الريفية سيؤثر على مجمل السكان الذين يعيشون على جانبي الطرق من خلال تعزيز مبيعات منتجاتهم. وسيتلقى نحو 000 15 بالغ تدريباً وظيفياً مما سيعزز قدرتهم ويسهم في تمكينهم. وستستفيد من التدريب 150 قرية تقريباً و800 1 فرد من مجموعات المصالح الاقتصادية سيحصلون على مشاريع صغيرة. وستحصل نحو 000 6 أسرة على قروض تتيح لها تحسين دخلها من خلال التنويع.

50 - وسيؤدي إشراك النساء والشباب في عملية اتخاذ القرارات إلى تعزيز دورهم في إدارة الموارد والنهوض بأنشطة التنمية. وسيفضي هذا بدوره إلى تمكين هؤلاء الناس من تطوير أنشطتهم الاقتصادية وزيادة دخلهم وتحسين وضعهم ضمن المجتمع المحلي.

حاء – المخاطر

51 – ستتولى وكالات خاصة مسؤولية تنفيذ معظم أنشطة المشروع وهذا يعني أنه سيكون لديها القدرة الكافية لأداء مهامها. ومع ذلك فإن بعضها قد لا تتوافر لديه المهارات المطلوبة مما قد يؤثر على نتائج المشروع.

52 – يعتبر إصلاح الطرق الريفية أحد الأنشطة الرئيسية للمشروع. والهدف منه هو فتح المناطق الإنتاجية ذات الإمكانات الكبيرة. ومن المقرر أن تقوم الحكومة بصرف الأموال اللازمة (من خلال صناديق للصيانة) لضمان صيانة الطرق التي يتم إصلاحها في الوقت المناسب باستخدام أسلوب العمالة المكثفة. إلا أن الحكومة قد لا تفي بالتزامها بصرف الأموال المطلوبة للصيانة مما قد يؤثر سلباً على المشروع.

53 – دمرت الحرب القدرة الإنتاجية للمقاطعات الجنوبية التي كانت تأتي منها معظم المحاصيل الغذائية قبل الحرب. وأصبحت المقاطعات الشمالية بنتيجة ذلك قادرة على المنافسة في إنتاج المحاصيل الزراعية في السنوات الأخيرة. ومع ذلك فإن من شأن إعادة بناء القدرة الإنتاجية لمناطق البلاد الجنوبية وإصلاح القطاع الزراعي في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يؤثر على قدرة المقاطعات الشمالية على المنافسة في مجال إنتاج المحاصيل الغذائية.

طاء – الأثر البيئي

54 – من المحتمل أن يؤدي إصلاح الطرق الريفية إلى زيادة المساحات المستخدمة للزراعة. ومع ذلك فإن قلة الكثافة السكانية في منطقة المشروع وكثرة الموارد الطبيعية غير المستغلة فيها سيجعلان الضغوط على الأراضي والأحراج ضغوطاً ضئيلة لا يمكن أن ينجم عنها أي تغيير سلبي جوهري. ولن يأتي المشروع بتقنيات جديدة بل سيعتمد على أساليب الزراعة التقليدية للحيلولة دون انجراف التربة وغيرها من المخاطر. وسيؤدي فتح مناطق الإنتاج على الأرجح إلى زيادة الأراضي الزراعية إلا أن هذا لن يؤثر على البيئة لأن مساحة الأراضي المزروعة حالياً لا تتجاوز 2% من مساحة الأراضي القابلة للزراعة، أي أن الطلب على الأراضي سيكون طفيفاً لا يذكر. وتكثيف الزراعة لن يتطلب مبيدات هوام أو أسمدة بل سيستند بشكل رئيسي على استخدام البذور والشتلات المحسنة. وفضلاً عن هذا فإن ارتفاع الدخل قد يؤدي إلى تقليص المساحة المزروعة. وفي مجال صيد الأسماك سيؤدي تحسين طريقة تجفيف الأسماك بالمدافئ إلى تخفيف الطلب على الأخشاب.

ياء – السمات الابتكارية

55 – ينفذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مشروعات رائدة بشأن استخدام أسلوب العمالة الكثيفة لإصلاح الطرق الريفية وصيانتها وسيفيد المشروع المقترح من التجربة المستخلصة من هذا المشروع الرائد ليعزز استخدامه لأسلوب العمالة الكثيفة في إصلاح الطرق الريفية وصيانتها.

56 – وقد اعتمدت استراتيجية من مراحل لضمان حسن تنفيذ المشروع. وتقضي هذه الاستراتيجية باعتبار إصلاح الطرق شرطاً مسبقاً للاضطلاع بأي أنشطة أخرى وذلك لضمان سهولة بيع أي فائض من الإنتاج الزراعي أو إنتاج

الأسماك. ومع ذلك فإن أي تغيير في عدد ونطاق الأنشطة التي سيتم الاضطلاع بها سيستند إلى الدروس المستخلصة خلال السنة الأولى.

57 - سيتقلص تمويل المشروع لصيانة الطرق بينما ستزداد مساهمة الحكومة في هذا المجال سنة بعد سنة. ومن المقرر أن تتولى الحكومة من السنة السادسة لتنفيذ المشروع كامل المسؤولية عن صيانة الطرق الريفية التي يتم إصلاحها من خلال المشروع. وسيكون مصدر التمويل الحكومي صندوق صيانة الطرق الذي سينشأ في الأشهر القادمة والذي سيغذى من إيرادات النفط.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

58 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية الكونغو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

59 - وجمهورية الكونغو مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

60 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

61 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية الكونغو قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها ثمان ملايين وخمسين ألف (8 050 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 1 فبراير/شباط 2044 أو ما قبل، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 30 مارس/آذار 2004)

1 - ستوفر حكومة جمهورية الكونغو (الحكومة) لوزارة الزراعة، والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك، والنهوض بالمرأة (الوكالة الرائدة للمشروع) ولكل واحد من الشركاء في المشروع ما يلزم من الأموال، والتسهيلات، والخدمات، والموارد الأخرى لتنفيذ المشروع وفقاً لأحكام اتفاقية القرض.

2 - ستوفر الحكومة أيضاً للوكالة الرائدة للمشروع، أثناء فترة تنفيذ المشروع، أموالاً نظيرة من مواردها الخاصة يبلغ مجموعها ما يعادل 000 106 3 دولار أمريكي، وفقاً للإجراءات الوطنية المعتادة للمساعدة الإنمائية. وسوف يستخدم هذا المبلغ لتغطية التزام الحكومة بتحمُّل تكاليف صيانة الطرق وجميع الرسوم والضرائب على الواردات من السلع والخدمات.

3 - ستودع الحكومة دفعة أولى من الأموال النظيرة في حساب المشروع يبلغ مقدارها 250 مليون فرنك أفريقي لتغطية نفقات السنة الأولى من سنوات تنفيذ المشروع. وتجدد الحكومة موارد حساب المشروع سنويا بأن تودع فيه الأموال النظيرة المطلوبة في خطة العمل/الميزانية السنوية للسنة المعنية. وسيُدرج المشروع في برنامج الاستثمار العام.

4 - لضمان الممارسات البيئية الصحيحة، ستتخذ الحكومة جميع التدابير اللازمة لمكافحة الآفات، أو ستضمن اتخاذ هذه التدابير بموجب المشروع. ولتحقيق هذه الغاية، ستضمن ألا تشتمل مبيدات الآفات الموردة بموجب المشروع أي مبيدات محظورة بموجب مدونة قواعد السلوك في توزيع واستعمال المبيدات التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أو أي تعديلات لها، أو أي مبيدات واردة في الجدول 1 (المواد التي هي غاية في الخطورة) والجدول 2 (المواد الخطرة جداً) للتصنيف الموصى به للمبيدات في المبادئ التوجيهية للتصنيف، لعام 1996-1997، التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، وأي تعديلات لها.

5 - سيقوم نظام رصد وتقييم المشروع بجمع وتحليل معلومات من مختلف المصادر عن تنفيذ الأنشطة المطلوبة في خطط العمل/الميزانيات السنوية، وعن نهج وآليات التنسيق والرصد، والمشاركة الفعلية للمستفيدين، والمجموعات المستضعفة بوجهٍ خاص، والأثر على المستفيدين. وستكون فعالية نظام الرصد والتقييم واحداً من المعايير الرئيسية لأداء المشروع. وسيتولى مسؤول الرصد والتقييم تطبيق المركزية على البيانات وتحليلها، وإعداد ورصد خطة أنشطة، وتجميع التقارير الداخلية للمشغلين وتوحيدها وإعداد التقارير المنتظمة المطلوبة في اتفاقية القرض، وتنظيم دراسات معيارية لتقييم أثر المشروع على المستفيدين وتقديم الدعم، المتمثل في الرصد والتقييم، لموظفي وحدة تنسيق المشروع والمشغلين. ولتيسير تنفيذ الرصد والتقييم سيقوم موظفو وحدة تنسيق المشروع، عند بدء تنفيذ المشروع، بتنظيم بعثات إعلامية إلى مشاريع أخرى قيد التنفيذ في الكونغو توجد فيها نظم رصد وتقييم قوية.

الملحق

6 - سيتم الرصد الداخلي على أساس مستمر وسيرصد تنفيذ الأنشطة والأداء والنتائج المتوقعة. وستتولى مسؤوليته وحدة تنسيق المشروع. وسيقوم المستفيدون والمشغِّلون بدور أساسي في رصد الأنشطة. وستنتج موجزات رصد على أساس شهري وتُقدَّم تقارير فصلية. وفيما يتعلق بالإدارة اليومية للمشروع، ينبغي إجراء اتصالات أكثر تواتراً. وستُوَفَّرُ هذه الاتصالات من خلال اجتماعات أسبوعية للفريق المركزي لوحدة تنسيق المشروع واجتماعات شهرية مفتوحة للمشغلين الرئيسيين. وسيقوم المشغِّلون، في هذا الصدد، بإعداد تقارير شهرية. ويصدر المسؤول عن الرصد والتقييم، بتنسيق وثيق مع منسق المشروع، موجزات شهرية، وتقريراً تحليلياً فصليا، وتقريراً سنويا لدعم إعداد التقرير السنوي عن أنشطة المشروع. وستبرِز هذه التقارير أي أوجه قصور تُلاحَظُ فيما يتعلق بمقارنة التوقعات والنتائج الفعلية، وكذلك الإيضاحات النسبية والتوصيات.

7 - ستركز أنشطة التقييم على تقييم أثر المشروع على المستفيدين وتحقيق الأهداف الإجمالية والمحددة. وستُقدَّمُ وثائق تقييم داخلي وخارجي إلى اللجنة التوجيهية، وإلى المموِّلين، وإلى الصندوق. عند بداية أنشطة المشروع في كل قرية تُجمع مؤشرات وبيانات خط الأساس للتقييم اللاحق للتمكين من الرصد المنتظم لهذه المؤشرات. وفيما يتعلق بالتقييم الداخلي ستعقد حلقات عمل للرصد والتقييم التشاركيَّين مرة على الأقل في السنة في كل قرية. وسيقوم بإدارة هذه الحلقات ميَسِّرٌ وربما يعمل بدعم من خبراء استشاريين خارجيين. وستجرى دراسة استقصائية أنثروبومترية معيارية ودراسة استقصائية معيارية اجتماعية–اقتصادية في السنة الأولى، وتُكرر مرةً في منتصف المدة، ومرةً أخرى في السنة السابعة. ستمكِّن الدراسة الاستقصائية الأنثروبومترية من رصد أثر المشروع على الحالة التغذوية للسكان، لا سيما الأطفال الذين هم دون سن الخامسة. وسترتكز الدراسة الاجتماعية–الاقتصادية على نتائج نظام الصندوق لإدارة الأثر.

8 - تعد وحدة تنسيق المشروع نصا أوليا لدليل الإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية، وتقدمه إلى وكالة المشروع الرائدة للموافقة عليه. وتقدم وكالة المشروع الرائدة الدليل إلى الصندوق لإبداء ملاحظاته عليه والموافقة عليه. وإذا لم ترد من الصندوق أي ملاحظات في غضون 30 يوماً من تاريخ تلقيه، يُعتبر الدليل موافقا عليه.

9 - سيتم التأمين على جميع الأشخاص العاملين في المشروع ضد المخاطر الصحية ومخاطر الحوادث وفقاً للممارسات الإلزامية السارية في جمهورية الكونغو.

10 - سيعين موظفو المشروع بطلبات عروض وطنية تنشر في الصحف الوطنية، وفقاً لإجراءات الحكومة الراهنة، مستثنيةً جميع أشكال التمييز، ويكون تعيينهم على أساس عقود محددة المدة قابلة للتجديد. وستُتَّخَذُ قرارات تعيين موظفي المشروع الرئيسيين – أي منسق وحدة تنسيق المشروع، والمسؤول الإداري والمالي، ومسؤول العمليات، ومسؤول الرصد والتقييم – وإذا استدعى الأمر – أي قرار بإنهاء عقودهم، بالاتفاق مع الصندوق. ويخضع موظفو المشروع لتقييمات أداءٍ سنوية ويمكن إنهاءُ عقودهم على أساس نتائج هذه التقييمات. وتراعى في تعيين موظفي الدعم وإدارتهم الإجراءاتُ السارية في جمهورية الكونغو.

11 - أما العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين النساء والرجال ومشاركة النساء في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة التنمية وأنشطة التمويل الريفي فستكون جزءاً أساسياً من هيكل المشروع في جميع مراحل إدارته واتخاذ

الملحق

القرارات. ولضمان إشراك النساء ستنشأ معايير تضمن مشاركتهن في اختيار المشاريع الصغيرة ذات الأولوية على الصعيد المحلي، ويُضمَنُ لهن الوصول المنتظم إلى ترتيبات التمويل بموجب المشروع. وسيضمن جميع الأطراف في المشروع تمثيل النساء في أنشطة المشروع وحصولهن على فوائد منه.

12 - يشترط أن يوافق الصندوق على دليل الإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية كشرط مسبق للصرف من حصيلة القرض.

13 - تحدد الشروط التالية شروطاً مسبقة لنفاذ مفعول القرض:

(أ) أن يكون تعيين الموظفين الرئيسيين لوحدة تنسيق المشروع – أي المنسق، والمسؤول الإداري والمالي، ومسؤول العمليات، ومسؤول الرصد والتقييم – قد تمَّ وفقاً للشروط الواردة في اتفاقية القرض؛

(ب) أن يكون الحساب الخاص قد فتح في بنك تجاري في برازافيل أو في مؤسسة مصرفية أخرى يوافق عليها الصندوق؛

(ج) أن يكون حساب المشروع قد فتح وأودِعَ فيه مبلغ الـــ 250 مليون فرنك إفريقي اللازم لتنفيذ أنشطة السنة الأولى للمشروع؛

(د) أن يكون المشروع قد أدرج في برنامج الاستثمار العام؛

(هـــ) أن تكون الحكومة قد سلمت إلى الصندوق رأياً قانونياً مواتياً صادراً عن المحكمة العليا، يقبله الصندوق شكلا ومضمونا.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

CONGO

Land area (km^2 thousand) 2001 a/	342	**GNI per capita (USD) 2001 a/**	640
Total population (million) 2001 a/	3.10	**GDP per capita growth (annual %) 2001 a/**	0.1
Population density (people per km^2) 2001 a/	9	**Inflation, consumer prices (annual %) 2001 a/**	0
Local currency	CFA franc (XAF)	**Exchange rate: USD 1.00 =**	XAF 530

Social Indicators		**Economic Indicators**	
Population (average annual population growth rate) 1995-2001 a/	3	GDP (USD million) 2001 a/	2 751
		Average annual rate of growth of GDP a/	
Crude birth rate (per thousand people) 2001 a/	42	–1981-1991	1.8
Crude death rate (per thousand people) 2001 a/	14	–1991-2001	1.4
Infant mortality rate (per thousand live births) 2001 a/	81		
Life expectancy at birth (years) 2001 a/	52	Sectoral distribution of GDP, 2001 a/	
		% agriculture	6
Number of rural poor (million) (approximate) a/	n/a	% industry	66
Poor as % of total rural population a/	n/a	–% manufacturing	4
Total labour force (million) 2001 a/	1.28	% services	28
Female labour force as % of total, 2001 a/	44		
		Consumption, 2001 a/	
Education		General government final consumption expenditure (as % of GDP)	11
School enrolment, primary (% gross) 2001 a/ b/	97	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	28
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2001 a/	18	Gross domestic savings (as % of GDP)	61
Nutrition		**Balance of Payments (USD million)**	
Daily calorie supply per capita, 1997 c/	2 143	Merchandise exports, 2001 a/	2 080
Malnutrition prevalence, height-for-age (% of children under 5) 2001 b/ d/	19	Merchandise imports, 2001 a/	940
Malnutrition prevalence, weight-for-age (% of children under 5) 2001 b/ d/	14	Balance of merchandise trade	1 140
		Current account balances (USD million)	
Health		–before official transfers, 2001 a/	n/a
Health expenditure, total (as % of GDP) 2001 a/ b/	2	–after official transfers, 2001 a/	n/a
Physicians (per thousand people) 2001 a/	n/a	Foreign direct investment, net, 2001 a/	n/a
Population using improved water sources (%) 2000 d/	51		
Population with access to essential drugs (%)1999 d/	50-79	**Government Finance**	
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 d/	n/a	Overall budget balance (including grants) (as % of GDP) 2001 a/	6
Agriculture and Food		Total expenditure (% of GDP) 2001 a/	26
Food imports (% of merchandise imports) 2001 a/	n/a	Total external debt (USD million) 2001 a/	4 496
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2000 a/	286	Present value of debt (as % of gross national income) 2001 a/	221
Food production index (1989-91=100) 2001 a/	130	Total debt service (% of exports of goods and services) 2001 a/	4
Cereal yield (kg per ha) 2001 a/	783		
Land Use			
Arable land as % of land area, 2000 a/	1	Lending interest rate (%) 2001 a/	21
Forest area as % of total land area, 2000 a/	65	Deposit interest rate (%) 2001 a/	5
Irrigated land as % of cropland, 2000 a/	1		

a/ World Bank, *World Development Indicators* database, CD ROM, 2003.
b/ Data are for years or periods other than those specified.
c/ UNDP, *Human Development Report*, 2000.
d/ UNDP, *Human Development Report*, 2003.

PREVIOUS IFAD FINANCING IN THE CONGO

Project Name	*Initiating Institution*	*Cooperating Institution*	*Lending Terms*	*Board Approval*	*Loan Effectiveness*	*Current Closing Date*	*Denominated Currency*	*Approved Loan Amount*	*Disbursement (as % of approved amount*
La Cuvette Artisanal Fisheries Project	IFAD	AfDB	I	20 Apr 83	02 Jul 84	31 Dec 91	SDR	4 250 000	66
Kindamba Food Crops Development Project	IFAD	World Bank: IDA	I	30 Apr 86	25 Aug 87	31 Dec 94	SDR	3 600 000	54
Marketing and Local Initiatives Project	IFAD	UNOPS	I	12 Dec 90	09 Mar 92	31 Dec 97	SDR	6 100 000	14

AfDB = African Development Bank. IDA = International Development Association (World Bank Group).

CADRE LOGIQUE

Résumé descriptif	Indicateurs objectivement vérifiables	Source d'information	Risques/hypothèses
1. OBJECTIF GLOBAL			
Augmenter de façon durable les revenus et améliorer la sécurité alimentaire de 20 000 ménages agricoles et de 10 000 ménages des pêcheurs ainsi que leurs conditions de vie.	- Amélioration de l'index des biens de 20 000 ménages agricoles et de 10 000 ménages des pêcheurs selon la méthode prévue par RIMS - Amélioration de l'état nutritionnel des enfants de moins de 5 ans (amélioration de la malnutrition chronique)	- Enquête socio-économique d'impact (RIMS) - Enquêtes anthropométriques et nutritionnelles - Rapports d'achèvement du projet	- Contexte socio-politique et économique stable - Prix du pétrole à un niveau acceptable - Reconnaissance légale des EMF - Complémentarité et synergie avec les autres programmes, et projets nationaux et sectoriels - Politique nationale en matière de financement du monde rural cohérente - Politique nationale d'entretien des routes
2. OBJECTIFS SPÉCIFIQUES			
1. Amélioration à l'accès aux marchés et aux bassins de production des populations rurales par la réhabilitation et la maintenance de 200 kms	- Km de routes rurales réhabilitées et entretenues - Baisse d'environ 30-50% du prix de transport des produits agricoles de transport - Augmentation d'environ 20% le prix à la ferme des produits agricoles et halieutiques	- Enquêtes spécifiques - Rapports des prestataires de service - Rapports de suivi-évaluation (S-E) du projet	- Système d'entretien par HIMO a été mis en place et est opérationnel - Le fonds d'entretien routier est mis et opérationnel
2. Renforcement des capacités d'auto- promotion et de gestion des populations rurales et de leurs organisations par (i) la formation fonctionnelle d'environ 15000 adultes ; (ii) formation d'environ 1800 membres de GIE	- Nombre d'agriculteurs, de pêcheurs formés par genre - Nombre de stratégies de développement agricole - Nombre de micro projets identifiés et mis en oeuvre - Nombre de GIE formés et opérationnels	- Rapports des prestataires de services - Rapports de S-E interne - Enquêtes externes d'évaluation - Rapports evue à mi-parcours - Rapports d'achèvement et d'évaluation finale	- Prestataires spécialisés confirmés et compétents disponibles sur le marché national - Aadhesion des populations à l'approche - Capacités des groupes vulnérables à contribuer aux investissements.
3. Appui à la production agricole et halieutique par l'intensification et la diversification des systèmes de production.	- Superficie, rendements et production agricole (manioc, igname, pomme de terre, oignon, maïs, ..) - Nombre de ménages agricoles ayant reçu les semences améliorées et boutures saines de manioc - Volumes de la production et de la commercialisation halieutique	- Rapports du Projet - Rapport des prestataires de service - Rapports des services du MAEPPF - Rapports de suivi et de supervision - Enquêtes spécifiques quantitatives et qualitatives d'impact - Rapports de revue à mi-parcours et d'achèvement et d'évaluation	- Dynamisme et compétence des prestataires de services chargés d'encadrer le monde rural - Rythme et consistance du financement des MP - Financement des innovations techniques par des crédits octroyés par les EMF - Evolution favorable des marchés et des prix des produits agricoles, animaux et halieutiques
4. Faciliter, de manière durable, l'accès d'environ 6000 ménages à des services financiers adaptés à leurs besoins.	- Personnes, en particulier les femmes et les jeunes, ayant bénéficier des services financiers; - Volume de crédits octroyés par genre - Nombre des EMF créés et renforcées - Groupe cible, en particulier les femmes et les jeunes ayant accès aux services financiés de la Mucodec	- Rapports du Projet - Rapports des prestataires de service - Rapport d'audits des EMF - Rapports de contrôle de la DFMF et de la COBAC - Rapports de supervision et revue à mi-parcours, - Rapports d'achèvement du projet	- Appuis du Projet mis en place dans les délais requis - Agrément des GCM par les autorités de tutelle

Cadre logique (suite)

Résumé descriptif	Indicateurs objectivement vérifiables	Source d'information	Risques/hypothèses
3. RÉSULTATS			
Composante 1 : Accès aux marchés et bassins de production			
1.1. L'accès routier aux principaux bassins de production est amélioré de manière durable	- Nombre de villages et population desservis par les pistes réhabilitées - Nombre de barrières de pluie installées et fonctionnelles - Nombre de comités d'entretien routiers installés et fonctionnels	- Rapports périodiques du Projet - Rapports de suivi et d'évaluation du Projet - Etudes réalisées des marchés - Enquêtes spécifiques d'impact sur la commercialisation	- Disponibilité et compétence des prestataires de services - Financement de l'entretien des pistes réhabilitées par le Gouvernement - Participation active des bénéficiaires à l'entretien des pistes
1.2. Les coûts de transport sont réduits et l'évacuation des produits agricoles est facilitée	- Quantité de produits transportés - % de réduction des coûts de transport des produits agricoles et de service		
1.3. Les marchés des produits agricoles et halieutiques sont plus performants et maîtrisés par les producteurs	- Nombre de groupements de producteurs mis en relation avec les acheteurs - Qualité de ces relations commerciales - Quantité et qualité des informations commerciales diffusées par les radios communautaires - Nombre d'organisations d'agriculteurs et de pêcheurs formés par genre		
Composante 2 : Renforcement des capacités locales			
2.1. Les villages ont élaboré des stratégies de développement et les groupements ont identifié des micro projets et activités.	- Nombre de villages encadrés - Nombre de GIE formés - Nombre de personnes appartenant aux GIE, par genre - Nombre de GIE avec des femmes aux postes de direction - Nombre de micro projets préparés par les communautés et financés	- Rapports périodiques du Projet - Rapports des opérateurs Rapports de suivi et d'évaluation - Rapports de mi-parcours et d'achèvemetn - Enquêtes d'impact qualitatif diverses	- Disponibilité et compétences des prestataires de services
2.2. Le taux d'alphabétisation des populations ciblées est amélioré	- Nombre de villageois ayant achevé le cycle d'alphabétisation fonctionnelle et taux de réussite par genre et catégorie - Nombre d'alphabétiseurs villageois formés et mobilises par genre - Nombre de séances de formation dispensées par type		
2.3. Les capacités organisationnelles et de gestion des communautés rurales et des groupements d'intérêt économique touchés sont renforcés	- Nombre de groupements d'intérêt économique et de villageois touchés par les sessions de formation, par thème et par catégorie de bénéficiaires (dirigeants OB, femmes, jeunes, autres) - Nombre de OB et GIE maîtrisant les outils simples de comptabilité et de gestion - Degré de satisfaction des participants aux formations, par thèmes		

Cadre logique (suite)

Résumé descriptif	Résultats/indicateurs objectivement vérifiables	Source d'information	Risques/hypothèses
3. RÉSULTATS (suite)			
2.4. Les capacités du MAEPPF à élaborer et à suivre les politiques publiques de développement rural, sont renforcées	- Amélioration des capacités de la DEP et des directions générales à élaborer et suivre les politiques publiques de développement rural et à vérifier leur mise en exécution à travers les projets et programmes de développement dont le PRODER	Idem ci-dessus	Idem ci-dessus
Composante 3 : Appui au développement de la production agricole et halieutique		- Rapports périodiques du Projet - Rapport des prestataires spécialisés - Rapports de campagne agricole des services déconcentrés de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche - Rapports de suivi-évaluation et de supervision du Projet - Enquêtes participatives d'impact auprès des bénéficiaires - Rapport de mi-parcours et d'achèvement	- Avantage comparatif (compétitivité) de la zone du projet vis-à-vis d'autres zones de production - Mobilisation des producteurs pour se constituer en groupement - Dynamisme des commerçants et grossistes intervenant dans la commercialisation des produits agricoles et halieutiques
3.1. La production agricole est intensifiée et diversifiée de manière durable	- Nombre des technologies nouvelles de production mises au point et diffusées - Nombre des producteurs utilisant les variétés améliorées (semences, boutures,…) - Nombre de personnes ayant adoptées de façon durable les innovations mises au point et testées par le Projet		
3.2. Le Filet maillant dérivant a été introduit et a augmenté les captures par embarcation et valorise mieux le poisson	- Nombre de pêcheurs utilisant le filet maillant dérivant - Nombre de pêcheurs et des artisans locaux capables de fabriquer les filets dérivants - Nombre des filets dérivant fabriqués et vendus		
3.3. Le système de fumage amélioré du poisson permet une meilleure conservation et valorisation du poisson fumé	- Nombre de pêcheurs/ménages adoptant la technique de fumage amélioré par genre - Nombre des artisans locaux capables de fabriquer les fumoirs améliorés - Nombre de fumoirs améliorés fabriqués et vendus		
3.4. Un système de commercialisation du poisson frais sous glace a été mis en place et fonctionnel.	- Quantité de poisson vendu en frais sous glace - Nombre des pêcheurs vendant les poissons en frais - Prix de vente du poisson en frais comparés à celui du poisson fumé		
3.5. La commercialisation et la transformation sont plus efficaces	- Nombre de camions fréquentant les marchés de la zone du Projet - Nombre des marchés fonctionnels par semaine - Fréquence des camions dans la zone du Projet - Fréquence de missions de radio diffusant l'information sur les prix des produits agricoles		
3.6. Les microprojets productifs dans le domaine de la production, transformation et la commercialisation identifiés sont financés et réussissent	- Nombre de MP finalisés et présentés pour financement au Projet, par CR - Répartition des MP sollicités par type/secteur d'activité (nombre et montant des investissements) - Pourcentage de réussite des MP - Niveau de contribution des bénéficiaires au financement des MP		

Cadre logique (suite)

Résumé descriptif	Résultats/indicateurs objectivement vérifiables	Source d'information	Risques/hypothèses
3. RÉSULTATS (suite)			
Composante 4 : Services financiers ruraux		- Rapports des prestataires spécialisés (PS) chargés du suivi de proximité des GCM - Rapports de S-E et d'activités de la structure d'expertise nationale - Comptabilité et rapport d'activités des EMF appuyés - Enquêtes d'impact auprès des membres des GCM et des clients des EMF	- Adhésion de la Fédération de la MUCODEC et des caisses de la zone du projet à la promotion des GCM et à leur financement - Compétence de PS mobilisés - Dotation de garantie pour les FCM mobilisées dans les délais requis - Taux de remboursement des crédits accordés au GCM proche de 100%
4.1. Les GCM en périphérie des MUCODEC sont renforcés et facilitent l'accès des villageois aux services de la MUCODEC à des conditions adaptées et sont pérennisés sur les plans organisationnels, institutionnels et financiers	- Nombre de GCM créés et répartition géographique et par genre - Nombre de membres dans GCM par genre et % par rapport à la population active des villages concernés - Montant des FCM - Taux de recouvrement et de couverture des charges MUCODEC par les produits générés par les crédits - Nombre de formation dispensée aux membres des GCM et personnel et élus des autres EMF		
4.2. Les besoins en crédits des agriculteurs et des pêcheurs sont mieux couverts	- Nombre des banques autogérées mise en place et opérationnelles - Nombre de membres par genre dans les banques autogérées - Nombre de femmes au niveau de direction des banques autogérées - Volume de crédits accordés aux exploitants agricoles et pêcheurs par genre		
Composante 5 : Coordination et gestion du projet		- Rapports d'activités et financiers périodiques du Projet - Rapports de S-E et de supervision - Audits annuels - Notes et recommandations des comités techniques et de pilotage - Revue à mi-parcours et rapport d'achèvement - Rapport d'évaluation finale	- Rapidité dans la mise en place des moyens humains et matériels de l'UCP et des antennes - Respect des procédures de sélection compétitives du personnel de l'UCP - Compétence et motivation suffisantes du personnel du Projet - Organisation efficace pour la gestion des contrats et des marchés - Bonne coopération avec les autres ministères et partenariat avec les autres projets
5.1. Les ressources et mécanismes de gestion des ressources du Projet et de mise en œuvre des activités sont mis au point et sont opérationnels	- Ressources humaines mobilisées pour la coordination et la gestion du projet - Équipements et moyens de fonctionnement mobilisés - Opérationnalité du système de gestion et du manuel de procédures du Fonds		
5.2. Les instances et mécanismes de coordination et de suivi et évaluation sont établis et fonctionnels	- Fréquence des réunions du comité et de pilotage et qualité de coordination interministérielle - Niveau d'activité et de fonctionnalité du système de suivi–évaluation - Nombre des missions de supervision de l'institution coopérante et nombre de ses recommandations mises en oeuvre - Fréquence des missions de suivi par le MAEPPF et qualité des rapports et recommandations produits		

ORGANIGRAMME